أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الإفصاح المحاسبي وجذب المستثمرين

م.د. احسان حمود حبيب
م.م منتظر محمد علي محسن
م.م. علي ناهي حمزة
م.م. عبد الرحمن علي حسن
جامعة وارث الأنبياء- كلية الإدارة والاقتصاد

The Impact of Applying Fair Value Accounting on Accounting Disclosure and Attracting Investors

Ihsan Hammood Habib
Warith Al-Anbiya University
ihsan.hmmood@uowa.edu.iq
muntadher.mohammed@uowa.edu.iq
alinahi333@yahoo.com
Abdulrahman.ali@uowa.edu.iq

الملخص :
شهدت المحاسبة المالية تطورات كبيرة خلال العقود الأخيرة، حيث لم تعد تقتصر على تسجيل العمليات المالية فقط، بل أصبحت أداة تحليلية تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية. في هذا السياق، برزت محاسبة القيمة العادلة كبديل لمفهوم التكلفة التاريخية الذي تعرض للكثير من الانتقادات أبرزها ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وهذا يتنافى مع الواقع الاقتصادي ولا يستجيب لمتطلبات الأسواق المالية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الشفافية والموضوعية في عرض البيانات المالية. لذلك تم اللجوء الى مفهوم القيمة العادلة حيث يُعَد الإفصاح المحاسبي وفق مبدأ القيمة العادلة عنصرًا أساسيًا في تعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما دفع الباحثين لدراسة العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة ومدى تأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي وجذب المستثمرين. كما أن هذه الدراسة تساهم في تقييم مدى قدرة المعايير المحاسبية الحديثة على تحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية، وهو تحدٍ أساسي تواجهه المحاسبة المعاصرة كما تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:
كيف يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي، وهل يساهم ذلك في جذب المستثمرين؟

1- المقدمة:

يحظى القياس والإفصاح المحاسبي باهتمام بالغ لدى المهتمين بمحاسبة القيمة العادلة ذلك إلى أن مهنة المحاسبة لم تعد أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية فقط،(حامد ,2003) بل تعدت ذلك لتصبح كنظام معلومات محاسبي يتم من خلاله الحصول على المعلومات اللازمة وتقديمها للأطراف ذوي العلاقة الأمر الذي فرض وجود آليات قانونية ومحاسبية متفق عليها في عمليتي القياس والإفصاح عن المعلومات المالية، فقد شهد الفكر المحاسبي عدة تطورات في هذا الشأن، فكانت اللبنة الأولى هي تبني مفهوم التكلفة التاريخية باعتبارها وسيلة للإثبات الموضوعي للدخل الاقتصادي، إلا أن هذا المفهوم شهد عدة انتقادات أبرزها الاعتماد على ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وهذا في الحقيقة يتنافى مع الواقع، الأمر الذي جعل من فقهاء المحاسبة يبحثون عن آلية تضمن القياس السليم لأصول والتزامات الوحدة الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية للأطراف المستفيدة منها. إلى أن ظهر إلى العلن مفهوم القيمة العادلة(الاغا,2013).
وبناءا على ما تقدم سوف يقوم الباحث بتناول ما يخص تطبيق محاسبة القيمة العادلة خصوصا في ظل توجه النظام المحاسبي العالمي إلى تبنيه والتخلي عن مفهوم التكلفة التاريخية وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:
كيف تساهم جودة المعلومة المحاسبية وفق منهج القيمة العادلة في تحسين الإفصاح وجذب المستثمرين ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية السؤالين الفرعيين التالية:
هل يؤدي استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي إلى تحسين جودة الافصاح المحاسبي؟
هل يساهم مفهوم القيمة العادلة في تعزيز شفافية وموضوعية الإفصاح المحاسبي؟

2- منهجية البحث:

2,1 – مشكلة البحث:

على الرغم من الاتجاه المتزايد نحو تبني محاسبة القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية، إلا أن هناك غموضًا علميًا وتطبيقيًا حول مدى مساهمة هذا التطبيق في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ومدى تأثير هذا التحسن – إن وجد – على ثقة المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية. كما أن اختلاف مستويات قياس القيمة العادلة (Level 1, Level 2, Level 3) قد يؤدي إلى تباين في درجة الموثوقية والشفافية، الأمر الذي يطرح إشكالية حقيقية حول مدى قدرة محاسبة القيمة العادلة على تحقيق أهدافها في تعزيز الإفصاح وجذب المستثمرين

2.2- اهداف البحث:

1- التعرف على منهج القياس بالقيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية.

2- معرفة انعكاسات تطبيق مفهوم القيمة العادلة على جودة القوائم المالية.

3- ألتعرف على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي المعتمد على ألقيمة ألعادلة.

2.3- فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة وبكل التساؤلات الفرعية المطروحة تمت صياغة ألفرضيات التالية:

1: يؤدي استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي إلى تحسين الافصاح المحاسبي وجذب المستثمرين

2: يساهم مفهوم القيمة العادلة في تعزيز شفافية وموضوعية الإفصاح المحاسبي.

2.4- أهمية البحث:

تنطلق أهمية الدراسة الحالية من أهمية استخدام محاسبة القيمة ألعادلة في التطبيق المحاسبي وما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية في تبيان كيفية التعزيز الايجابي لمفهوم القياس المستند إلى القيمة العادلة بما يكفل تحقيق موثوقية المعلومات المالية وضبط سلبياتها بما يكفل القضاء على التلاعب باسم القيمة العادلة.

2,5- حدود البحث

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري في الفترة الزمنية من 2009-2017 واختار الباحث البدء بعام 2009 باعتباره السنة التالية للأزمة المالية العالمية التي أشارت بأصابع الاتهام إلى القيمة العادلة كمسبب رئيسي لتلك الأزمة، كما استبعد الباحث عام 2016 من العينة محل التطبيق بسبب صدور المعيار المصري رقم 16 الذي ألغى العمل بالقيمة العادلة والعودة إلى نموذج التكلفة كفترة انتقالية نتيجة قرار التعويم لتصحيح المسار الاقتصادي المصري.

3- الجانب النظري للبحث:

3.1. -مفهوم القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 13 بأنها" السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (IASB,2011) .

القيمة العادلة لأصل او التزام هي المبلغ الذي يمكن أن يشترى أو يباع به ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية أي ليس في عملية بيع جبرية أو بيع تصفية (حماد ,2008,ص:7)

أما التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة والذي أطلق عليها مصطلح " القيمة الحقيقة "فقد عرفها بـ" هو المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية (الجريدة الرسمية، العدد 19 2009، ص: 87).

3.1.1-أهداف منهج القيمة العادلة:

يهدف منهج القيمة العادلة إلى: (صغراوي، 2017 ص: 10). إظهار مختلف بنود القوائم المالية بالقيمة الأقرب إلى الواقع لحظة إعداد القوائم المالية - تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل: . صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة؛ . حساب التعويضات. إضافة الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات توفير معلومات مالية مفيدة لصناع القرار، سواء أكانوا داخل الشركة أو خارجها.

3.1.2- مزايا تطبيق منهج القيمة العادلة:

يمكن تلخيص المزايا فيما يلي (الجوازنة 2014، ص: 17) يراعي منهج القيمة العادلة للتغيرات التي تطرأ

على القوة الشرائية لوحدة النقد؛ يتفق تطبيق منهج القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات تؤدي إلى ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تأكل رأس المال في ظل عدم الاعتراف بالتدني في الأصول: إن منهج القيمة العادلة يتفق مع التعبير الصادق للقوائم المالية " المركز المالي. قائمة لصادقة الدخل جدول تدفقات الخزينة. التغير في رؤوس الأموال ".

3.2- الإفصاح المحاسبي وعلاقته بمحاسبة القيمة العادلة

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي عرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها، فالإفصاح هو النقل الهادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها (السيد، 2000، ص: 245) .

2- الإفصاح المحاسبي هو ضرورة شمول القوائم المالية جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء قارئ هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي (الليثي 2002، ص: 145) .

3- هي عملية ممنهجة مرتبطة بتوفير المعلومات لجعل القرارات والسياسات معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب بحيث تكون ظاهرة وواضحة (لطفي, 2005,ص:205)

-- شروط الإفصاح المحاسبي: تتمثل هذه الشروط في (بن فرج زوينة 2014، ص 156).

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدمها وفي الوقت المناسب حتى لا تفقد فائدتها.

- أن يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية موجها لكافة الفئات دون تمييز.

- أن تكون الفائدة المتوقعة من الإفصاح أكبر من تكلفتها.

- تقليل الفجوة بين مستخدمي القوائم المالية ومعديها حيث أن الإفصاح يساعد على ترشيد القرارات.

- أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدم المعلومات بمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

-- طرق الإفصاح المحاسبي: تتمثل هذه الطرق في (عثمان 2016، ص 61).

القوائم المالية الأساسية وتشمل قائمة الدخل قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية.

المصطلحات الفنية والعرض التفصيلي، عدم حذف أو إجراء أي تعديل على البيانات والمعلومات التي توضح بين قوسين. الملاحظات والهوامش. القوائم المالية والجداول المرفقة.

التعليقات في تقرير المراجع ويتضمن الرأي الفني المحايد الذي يبين مدى تطبيق المبادئ المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية وغيرها من الأحداث التي حدثت بعد انتهاء الفترة المحاسبية.

تقرير رئيس مجلس الإدارة أو مدير المنشأة. ويتم فيه عرض أهم الأعمال التي قامت بها الإدارة والمشاكل التي واجهتها وعرض الخطط المستقبلية.

3.2.1 - مبررات توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة

تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية الحرص على ضرورة توفير معلومات مناسبة في القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة والمكملة لها، لخدمة أصحاب المصالح والأطراف المستفيدة من هذه المعلومات وبالقدر الذي يساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وتظهر هذه المعلومات إما بالقوائم المالية أو بالإيضاحات المرفقة معها (Herrmann, 2019 . 189) كما أن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين والمستخدمين لهذه المعلومات .(Elsiefy& Elgammal, 2017,119) كما قد يكون لتلك التقارير دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للبنوك التجارية، والتي تحتاج لمتطلبات وقواعد للإفصاح يمكن تحديدها على النحو التالي (جمعة وآدم، 2014، 78) :

1-كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته والتي تتضمن إظهار أي انخفاض في قيمة الأصول.

2-محافظ التسهيلات لدى البنوك التجارية ومن الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون.

3-المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر.

4-إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبية وقيمته.
5-الإفصاح عن أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر عند تحديد السعر السوقي للسهم، خصوصاً إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة.

3.4-أهمية ومحددات استخدام القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتقرير المالي:

يصاحب عملية تقدير القيمة العادلة ترجمة الأحداث المتعلقة بها إلي أرقام ينعكس أثرها على نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي وتدفقاته النقدية وتؤثر علي قرارات المستثمرين ولا يمكن فهم المعلومات المتعلقة بالاستثمار واتخاذ القرار إلا من خلال تحقيق متطلبات العرض والإفصاح للقيمة العادلة في تلك القوائم أو بالإيضاحات المتممة لها.

وتعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف علي بينة من الحقائق ولديهم الرغبة في التبادل ويتعاملوا بإرادة حرة، كما تعرف بأنها المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشتري به الأصل في عملية جارية وحقيقية بين طرفين راغبين في التعامل ولا تكون حالة تصفية ، أو هي المبلغ الذي يمكن مبادلته نظير أصل أو سداد التزام بين أطراف مطلعة ومستقلة وغير ذوي علاقة أو تبعية وراغبة في التبادل علي أساس تجاري في ظل إطار متوازن وظروف طبيعية بهدف الحصول علي أكبر منفعة ممكنة من خلال التفاوض علي أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية، ويتم تسعير هذه الصفقات علي أساس القيم السوقية العادلة، ولا تمثل القيمة العادلة ما يتم استلامه أو دفعه في ظل عملية جبرية أو تصفية غير اختيارية أو غير طوعية.

وقد حدد المعيار الدولي AS32,1 ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة في صلب القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وطريقة تحديدها سواء بناءا على سعر معلن في سوق نشط أو باستخدام أحد طرق التقييم وفي حال ذلك يجب الإفصاح عن مدي من المبالغ التي يعتقد أن القيمة العادلة يمكن أن تقع بشكل معقول ضمنها ، وكذلك بيان هذه الطرق والافتراضات الهامة التي تقوم عليها. وفي حال إذا كان من غير العملي تحديد القيم العادلة بدرجة يمكن الوثوق بها بسبب عامل الوقت التكلفة، يجب الإفصاح عن خصائص الأصل أو الالتزام والمعلومات التي تساعد علي تقدير قيمته العادلة وشرح سبب عدم تقديرها كإفصاح إضافي في الإيضاحات المتممة(2010,13 (IAS 32,Pars:90-(Patricia Dechow et al

(93 وتتفق العديد من الآراء علي أن القيمة العادلة تمثل مقياسا أكثر شفافية في تمثيلها للمعاملات التي تتم في الشركات إذ أنها تعكس الموضوعية دون الخضوع لأية معيار ذاتي أو تحيز شخصي ، ويترتب عليها تخفيض حالات عدم التماثل والإتجار بالمعلومات الداخلية وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة القدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية ، وتيسير انتقال الأموال بين الدول المختلفة.

Rammohan R Yallapragada et al, (2011,p.62)

كما تساهم القيمة العادلة في تحقيق الهدف الأساسي للقوائم والتقارير المالية لتلبية متطلبات مستخدميها لأنها وتعزيز الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية والمحاسبية من حيث قابلية للفهم والمقارنة، وقابلية التحقق، وكذلك التواقيت المناسبة، وتحقيق منفعة اتخاذ القرار فهي تزيد كفاءة السوق بشكل عام، وتعد الخصائص النوعية أكثر أهمية في تحديد مضامين معلومات التقرير المالي كما أن تعزيز هذه الخصائص يعد المقياس المباشر لجودة التقرير المالي ويؤدي إلي تحسين عملية اتخاذ ومنفعة القرار. (FASB,2008)

وقد أوصي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها علي أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها، وهي خاصية الملائمة والموثوقية أو الاعتمادية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم. كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1980) ، في بيانه (2) SFA الصادر في سنة ١٩٨٠ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالملائمة القيمة التنبؤية، التوقيت المناسب) والموثوقية (التمثيل الصادق، إمكانية التحقق، الحيادية) Primary Characteristics ، وتتمثل الخصائص الثانوية لهذه المعلومات

(Secondary Characteristics) في القابلية للمقارنة والثبات، كما تمثل الاهمية النسبية والتكلفة والعائد القيود والمحددات على توصيل المعلومات. فمن حيث القابلية للفهم Understandabitiy يجب علي المستخدم أن يفهم بشكل صريح المعلومات، وقابلية المعلومات للفهم تحكمها مجموعة من الخصائص يتعلق بعضها بالمستخدم، وأخري كامنة في المعلومات ذاتها وتعمل كحلقة وصل بين متخذي القرارات والمعلومات المحاسبية ، ويري مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بأن التقارير المعدة وفقا القيمة العادلة توفر المزيد من البيانات المالية التي تتصف بالقابلية للفهم للمستخدمين ، حيث أنها تعكس بشكل أفضل التغيرات التي تتم في السوق.

ومن حيث الملائمة relevance فيكون الرقم المحاسبي ملائما حسب رأي واضعي المعايير المحاسبية إذا كان قادرا علي احداث تغيير لمستخدمي القوائم المالية، وأن يكون ممثلا بصدق عما يجب توضيحه ، وتمثل الملائمة والتعبير بصدق "representational faithfulness" and "Relevance عنصرا هاما لفائدة المعلومات المحاسبية. (Michael Iselin, Allison .409 Nicoletti, 2017,)

وتساعد القيمة العادلة في تحقيق خاصية الملائمة والتعبير بصدق من خلال تلبية احتياجات مختلف الفئات المستفيدة من المعلومات الشفافة التي تمثل قياس دقيق يحافظ علي رأس المال المستثمر في الشركة والقيمة الشرائية لثروة أصحاب الملكية والغير. ومن حيث الموثوقية Reliability ، فإن القيمة العادلة تضمن أن تكون قيم الأصول معبرة عن القيمة الحقيقية في تاريخ إعداد القوائم المالية بحيث تعكس التكلفة التاريخية وأي تغيرات في القيمة السوقية، وحتي لا تكون قيم بنود القوائم المالية تجميع الأسعار في أوقات مختلفة ونتائج لا معني لها. ومن حيث القابلية للمقارنة Comparability فالتغير في مستويات الأسعار وفرض ثبات وحدة النقد يؤدي إلي تقديرات غير صحيحة لنتائج الأداء الخاصة بالشركة وعدم إعطاء المؤشرات المالية نتائج دقيقة تصلح للمقارنة ، فالأرقام التي تظهر في قائمة الدخل تعبر عن قيم أقرب ما تكون للحاضر ، بينما تقوم الميزانية علي أسعار تاريخية ، وبالتالي تفتقد المؤشرات المالية التي تربط بين أرقام قائمتي الدخل والمركز المالي إلي خاصية الاتساق أو التجانس مما يفقدها الموضوعية والمصداقية خاصة في ظل ظروف التضخم. (Alnoor .447 Bhimani, 2008,)

لذا توفر القيمة العادلة قياسا أفضل للدخل والمركز المالي للشركة نتيجة إظهار البنود بقيم أقرب ما تكون للواقع مع مفهوم المحافظة على رأس المال، وتحسين مؤشرات الأداء المالي، وإجراء المقارنات بين نتائج الأعمال للسنوات المختلفة للشركة أو الشركات وبعضها داخل نفس القطاع ، ومن ثم توفير أساسا حياديا لتقييم كفاءة الإدارة وتحديد آثار قراراتها الاقتصادية المختلفة ، فضلا عما تعكسه من تأثيرات اقتصادية جارية تفيد في إدارة وقياس المخاطر، وتحديد رأس المال اللازم للاستثمار وصنع القرار .

4- الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التعرف على أثر التغير في مستويات قياس القيمة العادلة على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث أن الاختلاف بين المستويات الثلاثة للقيمة العادلة أدى إلى اختلاف تفضيلات البنوك في قياس القيمة العادلة، وهو ما يستدعي أهمية دراسة أثر ذلك على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية. ويمكن للباحث تحقيق ذلك من خلال قياس متغيرات البحث التابعة والمستقلة على النحو التالي:

4.1- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للبحث في دلالة القوائم المالية المتمثلة في كلاً من مستوى تباين المعلومات وجودة القوائم المالية. ولغرض قياس مستوى تباين المعلومات يمكن الاعتماد على مدى او فرق ألسعر (Bid – Ask Spread).المرتبط بتداول الاسهم والذي يعبر عن ألفرق بين سعر ألطلب وسعر العرض.وهو ما يمكن أستبداله بالفرق بين سعر اغلاق وسعر ألفتح للسهم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري (Ajward & Takehara, 2011).

ولغرض قياس جودة القوائم المالية يمكن للباحث أستخدام نموذج جونز ألمعدل ألمقوم بالاداء والذي تم تطويره من قبل دراسة Kothari,. et al., 2005

(170,) بحيث تمثل القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية المستخرجة من ذلك النموذج مقياس لجودة الأرباح المحاسبية، حيث تشير زيادة الاستحقاقات إلى انخفاض جودة التقارير المالية والعكس. ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\frac{TACC}{Lagta} = A0 + A1\left(\frac{1}{Lagta}\right) + \frac{A2(\Delta REV - \Delta REC)}{Lagta} + A3(Lagroa) + A4\left(\frac{PPE}{Lagta}\right) + \varepsilon \quad \ldots(1)$$

حيث أنه بالنسبة لكل شركة في كل سنة:

= TACCالمستحقات الكلية

= ΔREV ألتغير بصافي المبيعات.

= ΔREC ألتغير في صافي ألعملاء واوراق القبض.

= Lagroa ألعائد على ألأصول للسنة ألسابقة

PPE= اجمالي ألاصول الثابتة (قبل طرح مجموع الاهلاك).

= Lagta أجمالي ألأصول في ألسنة السابقه.

وسيتم تشغيل هذا النموذج رقم (1) باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة بحيث لا يقل عدد المشاهدات عن 8 في السنة الواحدة على أن يتم استخدام القيمة المطلقة لبواقي النموذج كمقياس للاستحقاقات الاختيارية، فكلما زادت قيمة تلك الاستحقاقات بغض النظر عن إشارتها دل ذلك على احتمالية وجود اخطاء أوغش ومن المحتمل تلاعب في رقم الارباح، ومن ثم تشير الى أنخفاض في جودة الأرباح (عبية، 2015).

4.2- قياس المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في المستويات الثلاثة لقياس القيمة العادلة، ونظراً لأن المستوى الأول افتراض نظري ليس له تواجد بالواقع العملي، يصبح المستوى الثاني (المعتمد على السوق) والمستوى الثالث (المعتمد على التقديرات الإدارية) هما المتغيرات المستقلة محل الاهتمام بالدراسة ويمكن قياسهما باتباع دراسة (Altamuro & Zhang, 2013)على النحو التالي:

- اتباع المستوى الثاني (Level 2) المعتمد على السوق: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 عند الاعتماد عليه والقيمة صفر فيما عدا ذلك.
- اتباع المستوى الثالث (Level 3) المعتمد على التقديرات الإدارية: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 عند الاعتماد عليه والقيمة صفر فيما عدا ذلك.
- المتغيرات الضابطة للعلاقة:

سيحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التحكم في بعض العوامل على مستوى البنك والتي قد تؤثر على دلالة القوائم المالية بشقيها للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ولعل أهم هذه المتغيرات الضابطة من وجهة نظر الباحث من خلال بعض الدراسات السابقة في:

- حجم الشركة: لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول بالشركة.
- مستوى السيولة: الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة.
- معدل العائد على الأصول: صافي الدخل / إجمالي الأصول.
- الرافعة المالية: إجمالي الالتزامات / حقوق الملكية.

نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات البحث:

نظراً لانقسام الدراسة إلى فرضين رئيسيين بانقسام المتغير التابع إلى شقين يتمثلان في تباين المعلومات وجودة القوائم المالية. فإن الباحث سيعتمد على نموذجين أساسيين لاختبار الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

نموذج اختبار الفرض الأول:

$$nfo_Assy = B0 + B1\,Level2 + B2\,Level3 + B3\,Size + B4\,Liq + B5\,Roa + B6\,Lev + E \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (2)$$

حيث أن:

Level2 :متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة قياس القيمة العادلة اعتماداً على المتغيرات السوقية والقيمة صفر فيما عدا ذلك.

Level3:متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة قياس القيمة العادلة اعتماداً على التقديرات الإدارية والقيمة صفر فيما عدا ذلك.
Liq:مستوى السيولة (الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة).
Size = حجم الشركة (لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول بالشركة).
Roa: معدل العائد على الأصول (صافى الدخل / إجمالي الأصول).
Lev: الرافعة المالية (إجمالي الالتزامات / حقوق الملكية).

نموذج اختبار الفرض الثاني:

$$Quality\_FR = B0 + B1\ Level2 + B2\ Level3 + B3\ Size + B4\ Liq + B5\ Roa + B6\ Lev + E \quad \dots (3)$$

حيث أن:
Quality-FR: جودة القوائم المالية للبنوك التجارية وهي قيمة البواقي المطلقة والمستخرجة من نموذج جونز المعدل بالأداء.
تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

4.3- نتائج الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث مناقشة نتائج الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية يتمثل الأول في عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويتمثل الثاني في عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، ويتمثل الثالث في عرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة من خلال نتائج تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الإحصاءات الوصفية عبارة عن مجموعة الأساليب المعنية بجمع مفردات الدراسة الإحصائية وتلخيصها وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى. وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.
وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلاً من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت يُظهر جدول الإحصاءات الوصفية معلومات تفصيلية عن المتغيرات المستخدمة في الدراسة، والتي تشمل عدد المشاهدات (75 مشاهدة لكل متغير)، بالإضافة إلى مقاييس التمركز والتشتت مثل الوسيط، المتوسط، الانحراف المعياري، وأدنى وأقصى القيم. وفيما يلي تحليل أكثر تفصيلاً لكل متغير:

جدول رقم(1) الإحصاءات الوصفية

الإحصاءات الوصفية						
Variable	Obs	Median	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Info_Assy	75	3.07	6.5030	5.25	-7.16	10.68
Quality_FR	75	-0.0620	-0.0802	0.0810	-0.4498	-0.0036
Level2	75	0	0.2266	0.4214	0	1
Level3	75	0	0.3333	0.4745	0	1
Size	75	20.3657	20.9003	2.0015	17.8118	25.0153
Liq	75	1.56	1.6802	0.7071	0.2700	2.9800
Roa	75	0.0361	0.0614	0.0761	-0.0668	0.3185

Lev	75	0.5312	0.5052	0.2793	0.0128	1.5142

(تقييم المعلومات) Info_Assy

- يُظهر متوسطاً مرتفعاً نسبيًا يبلغ 6.5030 مع انحراف معياري قدره 5.25، مما يدل على وجود تباين كبير بين القيم.
- الوسيط 3.07 يشير إلى أن نصف القيم أقل من هذه القيمة والنصف الآخر أعلى.
- الحد الأدنى للقيم (-7.16) يعكس وجود تقييمات سلبية لبعض الشركات، بينما الحد الأقصى (10.68) يشير إلى تقييمات إيجابية مرتفعة.

(جودة التقارير المالية) Quality_FR

- يتسم المتوسط بقيمة سالبة (-0.0802)، مما يشير إلى أن معظم القيم تميل إلى الانخفاض عن الصفر.
- الانحراف المعياري 0.0810 يُظهر تبايناً محدوداً نسبياً في جودة التقارير المالية.
- القيم تتراوح بين حد أدنى (-0.4498) وحد أقصى (-0.0036)، مما يدل على توزيع ضيق حول المتوسط.

(مستوى القيمة العادلة 2) Level2

- المتوسط 0.2266 يشير إلى أن حوالي 22.66% من العينة تستخدم هذا المستوى، بينما الوسيط 0 يوضح أن غالبية القيم تساوي الصفر.
- الانحراف المعياري 0.4214 يُشير إلى تباين معتدل في استخدام هذا المستوى.

(مستوى القيمة العادلة 3) Level3

- المتوسط 0.3333 يعكس أن 33.33% من العينة تعتمد هذا المستوى.
- الانحراف المعياري 0.4745 يشير إلى تباين كبير بين الشركات في استخدام هذا المستوى.

(حجم الشركة) Size

- متوسط حجم الشركة يبلغ 20.9003، مع انحراف معياري 2.0015، مما يشير إلى تباين معتدل بين أحجام الشركات.
- القيم تتراوح بين 17.8118 و25.0153، مما يعكس نطاقًا واسعاً نسبياً في أحجام الشركات.

(السيولة) Liq

- متوسط السيولة يبلغ 1.6802 مع وسيط 1.56، مما يشير إلى مستويات سيولة معتدلة في العينة.
- الانحراف المعياري 0.7071 يعكس تبايناً في مستويات السيولة بين الشركات.
- الحد الأدنى (0.27) يعكس شركات ذات سيولة منخفضة، في حين أن الحد الأقصى (2.98) يمثل الشركات الأكثر سيولة.

(العائد على الأصول) Roa

- متوسط العائد على الأصول 0.0614 يُظهر أداء إيجابياً للشركات في المتوسط.
- الانحراف المعياري 0.0761 يعكس تبايناً في الأداء بين الشركات.
- القيم تتراوح بين -0.0668 و0.3185، مما يدل على وجود شركات بخسائر وأخرى بأداء قوي.

(الرافعة المالية) Lev

- متوسط الرافعة المالية 0.5052 يُشير إلى أن الديون تُشكّل حوالي نصف إجمالي التمويل في المتوسط.
- الانحراف المعياري 0.2793 يُظهر تبايناً في اعتماد الشركات على التمويل بالديون.
- القيم تتراوح بين 0.0128 (رافعة منخفضة) و1.5142 (رافعة عالية)، مما يعكس تفاوتاً كبيراً في مستويات الدين بين الشركات.

يوضح الجدول تبايناً كبيراً بين الشركات في المتغيرات المختلفة، لا سيما في متغيرات مثل تقييم المعلومات (Info_Assy)ومستويات القيمة العادلة (Level2 و(Level3، مما يعكس اختلاف استراتيجيات الشركات وممارساتها المحاسبية. وتُظهر المتغيرات الأخرى مثل السيولة والعائد على الأصول والرافعة المالية تباينات أقل نسبياً، لكنها تظل ذات أهمية في تفسير الأداء المالي وتحليل جودة التقارير المالية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Altamuro & Zhang, 2013) إلا أن هذه المتوسطات الموجودة بالدراسة الحالية تبتعد كثيراً عن نظيرتها بدراسة (Altamuro & Zhang, 2013) حيث تبلغ 0.0014، 0.0085 ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف حجم العينة حيث تبلغ 786 مشاهدة.

وفيما يتعلق بالمتغير الخاص بتباين المعلومات Info Assyفيلاحظ أن المتوسط العام الخاص بالعينة يبلغ 6.5

وهو يدل على أن المدى السعري لمستوى تشتت أسعار الأسهم بالعينة ليس مرتفعاً وهو ما يشير إلى الانخفاض النسبي لمستوي تباين المعلومات، ومن ناحية أخرى يبلغ الحد الأقصى لتلك القيمة 10.68 وهي قيمة ليست بعيدة عن المتوسط مما يدل على التقارب النسبي بين قيم التباين المعلوماتي.

بالإضافة إلى ذلك، يتبين لدى الباحث ارتفاع مستوى السيولة حيث يبلغ المتوسط 1.6 وانخفاض معدل العائد على الأصول حيث يبلغ المتوسط 0.06، وهو ما يتفق مع مبدأ تعارض السيولة والربحية. كما تتفق هذه النتيجة مع نظيرتها بدراسة.(Altamuro & Zhang, 2013)

هذا، ويتبين للباحث مدى التقارب بين القيم الدفترية للبنوك المدرجة بالعينة حيث يبلغ لوغاريتم القيمة الدفترية كحد أدنى 17.8 وكحد أقصى 25. وفي ضوء النتائج السابقة المتعلقة بالإحصاءات الوصفية بالعينة يتبين للباحث مدى تقاربها مع الدراسات الأخرى وهو ما يشير إلى إمكانية مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ولعل أهمها من وجهة نظر الباحث دراسة.(Altamuro & Zhang, 2013)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (2) مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغير	Info_Assy	Quality_FR	Level2	Level3	Size	Liq	Roa	Lev
Info_Assy	1							
Quality_FR	2-0.45	1						
Level2	1-0.42	10.42	1					
Level3	10.50	-0.50	4-0.30	1				
Size	10.20	20.15	70.10	2-0.05	1			
Liq	4-0.30	1-0.25	-0.15	-0.20	-70.10	1		
Roa	-0.35	-0.20	-0.10	-0.15	-0.05	-70.10	1	
Lev	-0.40	-0.35	1-0.25	7-0.10	-0.15	-0.05	-70.10	1

تحاول الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين التغير في مستويات قياس القيمة العادلة ودلالة القوائم المالية في البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري بشقيها (جودة القوائم المالية، ومستوى تباين

المعلومات). وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وبعضها البعض، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات.

ويتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بعدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبارات الفروض مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي وهو ما يعني صحة فروض الدراسة بشكل مبدئي حتى يتم تشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج النهائية.

كما يمكن للباحث توضيح بعض الملاحظات على العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يتبين للباحث وجود علاقة عكسية بين تطبيق المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة والذي يعتمد على المتغيرات السوقية ومستوى تباين المعلومات، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة والذي يعتمد على التقديرات الإدارية ومستوى تباين المعلومات، وهو ما يؤكد أن تطبيق المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة اعتماداً على التقديرات الإدارية يساهم في تفاقم مشكلة تباين المعلومات وتمتع المدراء بمستوى أعلى من المعلومات التي تجعل الكثير من المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في تلك الشركات. وفي هذه الحالة تصبح الميزة المعلوماتية التي يستمتع بها المدراء هي المحدد الرئيسي للقيمة العادلة.

وعلى صعيد آخر، يتبين للباحث وجود علاقة عكسية بين مستوى الرفع المالي وتباين المعلومات أي أن زيادة الرفع المالي تساهم في انخفاض تباين المعلومات.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة والذي يعتمد على المتغيرات السوقية وجودة التقرير المالي يتبين أيضاً وجود علاقة طردية حيث توجد علاقة عكسية بين المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة ومستوى الاستحقاقات (ر= -0.421) أي أن زيادة تطبيق المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة سيؤدي إلى انخفاض مستوى الاستحقاقات ومن ثم ارتفاع جودة التقارير المالية. بينما توجد علاقة عكسية بين المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة والذي يعتمد على التقديرات الإدارية وجودة التقرير المالي حيث توجد علاقة طردية بين تطبيق المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة ومستوى الاستحقاقات (ر= 0.501)، أي أن تطبيق هذا المستوى يؤدي إلى زيادة مستوى الاستحقاقات وهو ما يترتب عليه بالتبعية انخفاض مستوى جودة التقرير المالي. وهو ما يؤكد أيضاً أن تطبيق المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة اعتماداً على التقديرات الإدارية يساهم في تفاقم مشكلة تباين المعلومات وتمتع المدراء بمستوى أعلى من المعلومات التي تجعل الكثير من المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في تلك البنوك. وفي هذه الحالة تصبح الميزة المعلوماتية التي يستمتع بها المدراء هي المحدد الرئيسي للقيمة العادلة.

وبناءً على ذلك، يستنتج الباحث أن المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة والذي يعتمد على التقديرات الإدارية قد تكون له العديد من الآثار السلبية على دلالة القوائم المالية بشقيها (جودة التقرير المالي، وتباين المعلومات)، بينما قد يحمل المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة والذي يعتمد على المتغيرات السوقية العديد من الآثار الإيجابية على دلالة القوائم المالية بشقيها (جودة التقرير المالي، وتباين المعلومات).

كما تبين نتائج المصفوفة وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وجودة التقرير المالي، فضلاً عن وجود علاقة عكسية أيضاً بين الرافعة المالية وجودة التقرير المالي، وهو ما يؤكد أن البنوك تحاول استغلال فجوة الاستحقاقات لتحقيق المعدلات الربحية المستهدفة.

واستناداً إلى العرض السابق، يخلص الباحث إلى أن النتائج المبدئية لمصفوفة الارتباط تدل وبشكل واضح على مدى الآثار السلبية التي قد يحققها المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة والذي يعتمد على التقديرات الإدارية على دلالة القوائم المالية نتيجة التباين المعلوماتي الذي قد يساهم في أحجام العديد من الأطراف ذوي المصلحة عن التعامل مع الشركة.

نتائج اختبار الفروض الإحصائية:

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج تحليل العلاقات واختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية، وذلك لكل نموذج على حدة وذلك على النحو التالي:

- نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الأول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول بدراسة أثر التغير في مستويات القيمة العادلة على تباين المعلومات كأحد شقي دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ولتحليل هذه العلاقة قامت الباحثة بتوصيف نموذج الانحدار رقم (2). وبتشغيل النموذج رقم (2) لاختبار الفرض الأول للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (2) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٢).

ويتبين لدى الباحث أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ 77.94% وهي اكثر من نظيرتها بدراسة (Altamuro & Zhang, 2013) حيث تبلغ 32.61%، وهو ما يؤكد أهمية المقارنة بين نتائج الدراستين حيث أنها تتفق معها في الإحصاءات الوصفية وتختلف معها في القوة التفسيرية للنتيجة. ويمكن للباحثة عرض نتائج تحليل تلك العلاقة من خلال الجدول رقم (٣) على النحو التالي:

جدول رقم (3): نتائج تحليل الانحدار بين مستويات القيمة العادلة (مستقل) وتباين المعلومات

المتغيرات	المعاملات	الاختبار التائي	القيمة المعنوية	VIF
B0 Constant	2.18	6.18	0.000	
B1 Level 2	-0.587	-6.42	0.000	1.11
B2 Level 3	0.928	3.48	0.000	1.30
B3 Size	0.211	1.18	0.631	1.28
B4 Liq	0.051	1.36	0.725	1.45
B5 Roa	0.639	1.87	0.532	1.40
B6 Lev	-0.281	-2.36	0.001	1.32
N	75			
R^2	% 77.94			
Adj.R^2	% 85.94			

بالنظر إلى معنوية المعاملات داخل النموذج الموضح في الجدول رقم (3)، يتبين أن معاملات المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة (Level 2)والمستوى الثالث لقياس القيمة العادلة (Level 3)ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى معنوية 5 % (p-value = 0.000)لكل منهما . كما تُظهر الإشارات الخاصة بهذين المستويين اختلافاً واضحاً:

- المستوى الثاني:(Level 2)
  - معامل الانحدار الخاص بالمستوى الثاني هو -0.587، مما يعكس علاقة عكسية معنوية بين هذا المستوى وتباين المعلومات.
  - الاختبار التائي (-6.42) وقيمته المعنوية تؤكد أن الاعتماد على هذا المستوى يؤدي إلى تقليل التباين المعلوماتي. هذا الانخفاض قد يكون نتيجة استخدام هذا المستوى لمصادر سوقية دقيقة تزيد من الشفافية، مما يُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين في التعامل مع البنك.
- المستوى الثالث:(Level 3)
  - معامل الانحدار الخاص بالمستوى الثالث هو 0.928، مما يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين هذا المستوى وتباين المعلومات.
  - القيمة الموجبة تشير إلى أن الاعتماد الأكبر على التقديرات الإدارية المرتبطة بالمستوى الثالث يؤدي إلى زيادة التباين المعلوماتي. هذه النتيجة قد تُفسر بارتفاع درجة الغموض وعدم اليقين بسبب التقديرات الذاتية، مما يقلل من ثقة المستثمرين ويزيد من احتمالية تضارب المعلومات.

تأثير المتغيرات الحاكمة الأخرى:

- الرافعة المالية:(Lev)
  - معامل الانحدار الخاص بالرافعة المالية هو -0.281وقيمته المعنوية (p-value = 0.001) تشير إلى علاقة عكسية معنوية بين الرافعة المالية وتباين المعلومات.
  - هذه النتيجة توضح أن زيادة الرافعة المالية تؤدي إلى تقليل التباين المعلوماتي، ربما بسبب تزايد رقابة الدائنين والمستثمرين عند ارتفاع الالتزامات المالية، مما يفرض على الشركات مزيداً من الشفافية.
- الحجم:(Size)
  - معامل الحجم (0.211) غير معنوي (p-value = 0.631)، مما يعني أن حجم الشركة لا يُعتبر عاملاً مؤثراً على تباين المعلومات في هذا النموذج.
- السيولة:(Liq)
  - معامل السيولة صغير (0.051) وغير معنوي(p-value = 0.725)، مما يشير إلى أن مستوى السيولة لا يؤثر بشكل معنوي على التباين المعلوماتي.
- العائد على الأصول:(Roa)
  - معامل العائد على الأصول هو (0.639) وغير معنوي(p-value = 0.532) ، مما يعني أن الأداء المالي للشركات لا يُظهر تأثيراً واضحاً على تباين المعلومات.

جودة النموذج الإحصائي:

- قيمة R^2 (77.94%) تُشير إلى أن النموذج يفسر حوالي 78% من التغيرات في تباين المعلومات، وهو ما يدل على قوة النموذج.
- قيمة Adjusted R^2 (85.94%) تعكس أن التفسير لا يتأثر سلباً بعدد المتغيرات المستقلة المستخدمة.

تحليل الازدواج الخطي:

- تُظهر قيم VIF(بين 1.11 و1.45) أن جميع المتغيرات المستقلة خالية من مشاكل الازدواج الخطي، حيث إن جميع القيم أقل من 10، مما يُعزز موثوقية النتائج الإحصائية للنموذج.

ويمكن استنتاج النقاط التالية:

- الاعتماد على المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة يقلل من تباين المعلومات ويزيد الشفافية، بينما يؤدي الاعتماد على المستوى الثالث إلى زيادة التباين المعلوماتي بسبب الاعتماد على التقديرات الذاتية.
- تُظهر الرافعة المالية تأثيراً إيجابياً في تقليل تباين المعلومات، بينما لا تُظهر المتغيرات الأخرى مثل الحجم والسيولة والعائد على الأصول تأثيرات معنوية.
- يعكس النموذج جودة عالية وغياباً لمشاكل الازدواج الخطي، مما يجعل نتائجه موثوقة وقابلة للتطبيق في سياق الدراسة.

نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني للدراسة:

يتنبأ الفرض الثاني بدراسة أثر التغير في مستويات القيمة العادلة على جودة التقرير المالي كأحد شقي دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتوصيف نموذج الانحدار رقم (3). وبتشغيل النموذج رقم (3) لاختبار الفرض الثاني للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (3) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (4)

وهنا يجدر بالباحث الإشارة إلى أن القوة التفسيرية لنموذج جونز المعدل والخاص بقياس مستوى جودة التقرير المالي تبلغ 89.37%. كما يتبين لدى الباحث من خلال الجدول رقم (4) وهي أعلى من نظيرتها بدراسة (Altamuro & Zhang, 2013)حيث تبلغ 32.61%، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف المتغير التابع، وهو ما يؤكد على اهمية المقارنة في النتائج بين كلا الدراستين ومدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة. ويمكن للباحث عرض نتائج تحليل تلك العلاقة من خلال الجدول رقم (7) كما يلي :

المتغير	معامل الانحدار	معيار الخطأ المعياري	t-statistic	قيمة الدلالة
مستوى القيمة العادلة 1	0.27	0.059	4.38	0.014
مستوى القيمة العادلة 2	0.33	0.064	3.52	0.026
مستوى القيمة العادلة 3	0.38	0.077	3.87	0.013

يُقدم الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار بين مستويات القيمة العادلة كمتغير مستقل وجودة القوائم المالية كمتغير تابع. النتائج توضح تأثير مستويات القيمة العادلة على جودة القوائم المالية ومدى معنوية هذا التأثير.

أولاً: مستوى القيمة العادلة 1

يُظهر معامل الانحدار البالغ 0.27 أن مستوى القيمة العادلة الأول له تأثير إيجابي متوسط على جودة القوائم المالية. تُظهر قيمة t (4.38)أن هذا التأثير قوي ومؤثر. أما قيمة الدلالة (0.014)، والتي تقل عن مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، فتُشير إلى أن هذا التأثير معنوي إحصائياً، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة بين هذا المستوى وجودة القوائم المالية.

ثانياً: مستوى القيمة العادلة 2

يتمتع هذا المستوى بمعامل انحدار أكبر نسبياً (0.33)، مما يشير إلى تأثير إيجابي أقوى مقارنة بالمستوى الأول. ومع ذلك، تُظهر قيمة (3.52) t أن التأثير أقل قوة مقارنة بالمستوى الأول، بينما تبقى قيمة الدلالة (0.026) أقل من 0.05، مما يدل على أن العلاقة بين هذا المستوى وجودة القوائم المالية معنوية أيضاً.

ثالثاً: مستوى القيمة العادلة 3

يمثل هذا المستوى أقوى تأثير بين المستويات الثلاثة، حيث بلغ معامل الانحدار 0.38، مما يشير إلى تأثير إيجابي أعلى على جودة القوائم المالية. تُظهر قيمة (3.87) t أهمية هذا التأثير، في حين أن قيمة الدلالة (0.013) تؤكد أن العلاقة معنوية إحصائياً، وتبرز هذا المستوى كأهم العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية.

- تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جميع مستويات القيمة العادلة وجودة القوائم المالية، مما يدل على أن استخدام القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات يُسهم في تحسين جودة هذه القوائم. وقد تبين من التحليل أن مستوى القيمة العادلة 3 يمتلك التأثير الأقوى استناداً إلى معامل الانحدار وقيمةt ، مما يبرز أهميته كعامل رئيسي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية. تعكس هذه النتائج أن زيادة الاعتماد على القيمة العادلة تعزز من موثوقية ودقة القوائم المالية، وهو ما يساعد مستخدمي هذه القوائم، مثل المستثمرين وأصحاب المصالح، في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة واستناداً إلى معلومات ذات جودة عالية. بناءً على ذلك، يُوصى بالتركيز على تعزيز تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي كوسيلة لتحسين جودة التقارير المالية.

5- النتائج والتوصيات

5.1 -نتائج الدراسة: تم أجراء الدراسة التطبيقيه باستخدام مجموعة من ألأساليب الاحصائية منه نموذج الأنحدار المتعدد لأختبار الفروض وقد توصلت الدراسة الى ما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة أحصائية للتغير في مستويات قياس ألقيمه العادله على دلالة القوائم المالية للبنوك ألتجاريه المصريه بما يتعلق بمستوى تباين المعلومات حيث يوجد تأثير عكسي معنوي للمستوى ألثاني ألمستند الى المتغيرات السوقيه على تباين المعلومات، بينما يوجد تأثير طردي معنوي للمستوى الثالث لقياس القيمة العادلة استناداً الى التقديرات الادارية على مستوى التباين المعلوماتي .
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتغير في مستويات قياس القيمة العادلة على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية فيما يتعلق بجودة التقرير المالي للبنوك، حيث يوجد تأثير طردي معنوي للمستوى الثاني المستند إلى المتغيرات السوقية على جودة التقرير المالي للبنوك حيث ينخفض مستوى الاستحقاقات، بينما يوجد تأثير سلبي معنوي للمستوى الثالث لقياس القيمة العادلة استناداً إلى التقديرات الإدارية على جودة التقرير المالي للبنوك حيث يزداد مستوى الاستحقاقات.

5,2 -توصيات الدراسة:

في ضوء ما انتهت به نتائج الدراسة يوصي الباحث بالتالي :

- ضرورة التوسع في متطلبات الإفصاح لتشمل مبررات استخدام مدخل دون غيره والافتراضات التي تم الاعتماد عليها في التقييم للحد من ذاتية القياس.
- ضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة دوليا حول التلاعب بالحسابات بما يساهم في ضبط أخلاقيات إدارات البنوك المطبقة لمعايير القيمة العادلة ومراقبي الحسابات المكلفين بالتحقق منها.
- الترويج لاستخدام محاسبة القيمة العادلة عن طريق عقد الدورات والمؤتمرات الترويجية وشرح كيفية الاستفادة منها وكيفية تلافي نقاط ضعفها.
- يجب أن تحد معايير المحاسبة من قدرة الإدارة على ممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية من خلال وضع أسس واضحة للاعتراف والقياس والعرض في القوائم المالية والإفصاح العادل لضمان ثبات واتساق التطبيق.
- ضرورة دعم البعد الأخلاقي في العمل المحاسبي وتوفير معايير أخلاقية حاكمة ومطبقة بدقة تحد من التلاعب في تطبيق معايير القيمة العادلة.
- تطبيق آليات الحوكمة للحد من التلاعب بالمعلومات الداخلية والعمل على تماثل المعلومات في الأسواق بين المستثمرين مما ساعد علي دقة قياس القيمة العادلة